

## صدر كتاب "المعيار القانوني"

للأستاذ فارس حامد عبدالكريم عضو هيئة التدريس بكلية القانون في جامعة ابن رشد

فارس حامد عبد الكريم



المعيار القانوني



Legal Standard

فارس حامد عبد الكريم المحرر - ماجستير في القانون - كلية القانون جامعة بغداد  
لقب ريس هيئة التوعية سابقاً - باحث في فلسفة القانون والثقافة العامة.  
تناول المؤلف بحث إشكالية المعيار القانوني في الفكر القانوني الحديث، وهو من البحوث  
القادرة بالغة التعمية؛

كعد معايير التقييم أو التقييم من المسائل الجوهرية التي اعنى بها الفلسفة  
والحكمة على مر التاريخ ولا غروية فهي أسس وشواهد علمية للتمييز بين ما هو  
عادل أو قائم - أو ما هو حسن أو قبيح - أو ما هو خطأ أو صواب سواء في المجال  
الأخلاقي أو الديني أو القانوني أو القضائي، وكان لهذه المعايير عند التطبيق المعنى أثر  
بالغ حتى لهجة الشعوب وفي رسم صورة مستقبلها على أسس علمية واسعة.

فالمعيار يضع الأشخاص والأشياء في أماكنها الصحيحة. مستبعداً كل ما هو قديم وغير معقول  
والمعايير القانونية من حيث والبطها في الحياة القانونية، هي أدوات معلومة وفكرية  
وعقلية وتعتمد على الحدس أحياناً، توجه المشرع وهو يصعد صياغة القواعد القانونية،  
وهي توجه القاضي أيضاً في عمله القضائي حينما يقرر حكم القائلون على الوقائع  
المعروضة أمامه وبالذات حين يكون سنوك الأقر.

وهي توجه رجل الإدارة حينما يتصدى للحالات الواقعية وحاجات الناس فيصدر قراراته  
الإدارية تنظيمية كانت أم فردية مهتدياً بمعايير القانون والعقل والإنصاف.

موقع المؤلف: <http://Farisalajrish.maktobhblog.com/>

الطبعة الأولى - ٢٠٠٩

صدر مؤخراً للكاتب والباحث **فارس حامد عبد الكريم**، الباحث في فلسفة القانون والثقافة العامة مؤلف بعنوان **( المعيار القانوني )** وهو بحث في نظرية المعرفة القانونية ويتوجه بالخطاب للفئات المثقفة في المجتمع ، يقول المؤلف في مقدمة كتابه:

الإنسان كائن فذ ومتميز ويتمتع عموماً بقدرة ذهنية تجريدية ونظرة مستقبلية وقابلية ومرونة عقلية تمكنه من اتخاذ مواقف أنية في مواجهة ظروف أو وقائع آنية لم تكن في الحسبان، فضلاً عن أنه قادر على خلق وإبداع أفكار جديدة دائماً لتلبية حاجاته وحل مشاكله، كما أنه يتمكن في الغالب من تمييز الخطأ والصواب والحسن والقبح بعقله وحده أو تجربته على أضعف الإيمان. إلا أنه قد يستخدم هذه القابليات استخداماً سلبياً عندما تتعارض مصالحه مع مصالح غيره فيقع في الخطأ واللامشروعية، سواء أكان ذلك وهو يمارس حقاً من حقوقه أو حين يتجاوز حدود حقه إلى حدود حق غيره .

ذلك أن سلوكيات سلبية مثل الخطأ والإهمال والرعونة وعدم التبصر والكسب غير المشروع .... عندما تبرز كوقائع للعالم الخارجي وتؤثر فيه مادياً أو

معنوياً، تكون سبباً للنيل من القيم الاجتماعية وعاملاً من عوامل انعدام الثقة والائتمان بين أفراد المجتمع الواحد .

إنّها المشكلة الأزلية، الصراع بين الخير والشر، ومعايير التقييم إحدى الابتكارات الإنسانية المعنوية للفصل بينهما.

إنّ معايير مثل الأخلاق والعدل والعقل والضمير والذوق السليم ، هي ضوابط عامة للسلوك البشري لأنها تضع ضوابط مثالية لما ينبغي أن يكون عليه سلوك الإنسان في حياته عموماً، ماهي إلا مصادر للمعيار القانوني.

إلا أن هذه المعايير الأخلاقية، وهي تدخل في رحاب القانون، يمسها تعديل أو تحوير، لأن وضع القانون يتأثر بمبدأ مهم هو أمن واستقرار المراكز القانونية والسعي لتحقيق العدل المجرد لا العدالة.

والمعايير القانونية من حيث وظيفتها في الحياة القانونية ، هي أدوات معنوية وفكرية وعقلية وتعتمد على الحدس أحياناً، تُوجه المشرع وهو بصدد صياغة القواعد القانونية، وهي توجه القاضي أيضاً في عمله القضائي حينما ينزل حكم القانون على الوقائع المعروضة أمامه وبالذات حين يُقوّم سلوك الأفراد. وهي توجه رجل الإدارة حينما يتصدى للحالات الواقعية وحاجات الناس فيصدر قراراته الإدارية تنظيمية كانت أم فردية مهتدياً بمعايير القانون والعدل والإنصاف.

وتعد معايير التقويم أو التقييم من المسائل الجوهرية التي اعتنى بها الفلاسفة والحكماء على مر التاريخ ولا غرابة فهي أسس وضوابط علمية للتمييز بين ما هو عادل أو ظالم، أو ما هو حسن أو قبيح ، أو ما هو خطأ أو صواب . سواء في المجال الأخلاقي أو الديني أو القانوني أو القضائي، وكان لهذه المعايير عند التطبيق العملي أثر بالغ على نهضة الشعوب وفي رسم صورة مستقبلها على أسس علمية راسخة. فالمعيار يضع الأشخاص والأشياء في أماكنها الصحيحة.

ويعلق المؤلف في إهداء كتابه بالقول : أما بعد .... فهذا جهد متواضع أضعه بين يدي كل محب للعدالة متشوق للإنصاف والمساواة الحقّة بين البشر ... إلى أبناء العراق رواد القانون الأوائل وبناء الحضارات الكبرى في التاريخ وهم يشرعون اليوم ببناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية بجهد خلاق وبإصرار الأبطال على الرغم من كل التحديات والمحن.